



متحدثون في اليوم الدراسي.

نظمه مركز "شمس"

رام الله: يوم دراسي يناقش نظام النزاهة في عمل الهيئات المحلية

رام الله - الأيام: نظم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، في رام الله، أمس، يوماً دراسياً تحت عنوان "تعزيز نظام النزاهة في عمل الهيئات المحلية"، بدعم من مؤسسة "فريدريش ناومان"، حضره أعضاء وموظفو مجالس الهيئات المحلية الرئيسية في محافظات الضفة. وافتتح اليوم الدراسي المحامي صلاح موسى، مبيناً أن تنظيمه يأتي كجزء من مشروع ينفذه المركز على مستوى محافظات الضفة، يتعلق بمنطلقات الحكم الرشيد في قطاع الحكم المحلي، والخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية لتأكيد الممارسات الفضلى في مجال العطاءات والمشتريات بما ينسجم مع القانون، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والحصول على أفضل الخدمات بأقل الأسعار، ومنع تضارب المصالح. من جهته، تحدث سليمان أبو دية من مؤسسة "فريدريش ناومان" عن المؤسسة وبيداية تأسيسها والهدف من التأسيس، "فالمؤسسة لها مكاتب عدة في دول العالم كمصر ولبنان والمغرب وأميركا اللاتينية، ومتواجدة في فلسطين منذ العام ١٩٩٤، ولها الكثير من التحالفات والعلاقات الجيدة، حيث تركز بالعمل مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية"، وأكد أهمية اليوم الدراسي، وأهمية توزيع القوى داخل الهيئات المحلية.

بدوره، تطرق مستشار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، عزمي الشعيبي، إلى مدونات السلوك الخاصة بأعضاء وموظفي الهيئات المحلية، مؤكداً ضرورة تعزيز النزاهة والشفافية في عمل الهيئات المحلية لخدمة المواطنين واحتياجات المواطنين، وأهمية فكرة مدونة السلوك كإحدى الوسائل التي طبقت في عمل الهيئات المحلية.

وقال الشعيبي: "المدونة تعني التعرف على السلوك الجيد وألية تطبيق القانون بطريقة سليمة، وفق معايير محددة وكيفية التعامل مع المعلومة، حيث تشمل الكثير من المعلومات والتفاصيل والمفاهيم، التي يجب أن تكتب بالتفاصيل والتي يصوغها المجلس البلدي بلغة الهيئة ويأسمها، ثم يأخذ قرار بتعميمها وتدريب العاملين عليها"، مشيراً إلى أهمية رفع الوعي ببعض المفاهيم مثل المساءلة والنزاهة والشفافية، "فثقّة الناس مهمة جداً في عمل الهيئات المحلية والمصلحة العامة أهم من المصلحة الخاصة".

أما رئيس المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، ووكيل

وزارة الإشغال العامة، المهندس فائق الديك، فتحدث عن القرار بقانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٤م، وتعديلاته بشأن الشراء العام (الممارسات الفضلى في مجال العطاءات والمشتريات بما ينسجم مع القانون، المساواة، تكافؤ الفرص، الحصول على أفضل الخدمات بأقل الأسعار، ومنع تضارب المصالح)، موضحاً أن هناك مشكلة حقيقية، "فالأصل عندما تكون هناك قوانين أن يكون لها لوائح، لكن قانون منظومة المشتريات لم يكن له لوائح، ولم يكن له أي قواعد وآليات للشكوى"، كما تحدث حول مجلس المشتريات ومهام واختصاصات هذا المجلس، كجمع البيانات وتحليلها وتقييم أداء جميع الجهات المشتريّة، ورسم وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بالشراء العام ورفعها لمجلس الوزراء لغايات إقرارها وتنمية الموارد البشرية في مجال الشراء العام.

وتناول المحامي صلاح موسى قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ بشأن الهيئات المحلية ومناقشة المواد التي جاءت به، وقانون الهيئات المحلية الذي عدل مرتين، وقال: يوجد قانون عدل عام ٢٠٠٨ والذي يعتبر أخطر قانون تم التعديل عليه لأنه أتاح إقالة موظفين، إضافة إلى القوانين التي عدلت والتي تتعلق بالمياه والكهرباء، الذي سحب كافة الصلاحيات التي من البلديات من توزيع المياه والكهرباء، وقانون مجالس الخدمات المشتركة.

ودعا المشاركون في اليوم الدراسي إلى تعميم ما جاء فيه على كافة المجالس البلدية، لأهمية المواضيع التي تمت مناقشتها، وأهمية المعرفة بالأمور القانونية والتحكيم القانوني لأعضاء المجلس البلدي، وإعادة النظر في قانون الهيئات المحلية، وبناء نظام النزاهة والشفافية في كل بلدية، وطباعة القوانين والأنظمة وتوزيعها في البلديات، وإعطاء خصوصية لكل بلدية عند إصدار وبناء الأنظمة واللوائح والتنظيمات، وأن يكون في البلديات قانون حق الوصول للمعلومات للمواطن، وضرورة مشاركة الأنظمة والقوانين مع البلديات وأعضاء البلديات عند إصدارها لمناقشتها قبل إقرارها، وضرورة إيجاد آلية مشتركة بين المشاركين في الورش لضمان حسن المتابعة، وتنظيم ورش متخصصة والتي صدرت من الحكم المحلي حول الأنظمة والقوانين، وعمل آلية لرصد كافة السياسات والانتهاكات التي تقع على أعضاء المجالس البلدية من قبل الجهات المختلفة.

صحيفة الايام

الأحد

٢٠١٧/١٠/٢٢

ص ١١